لحج والسطو على مرافق الدولة

ما أسباب بقاء أزمة البسط على ممتلكات الدولة بحوطة لحج؟

• الرهان على الفشل مع غياب البحث عن حلول.. حوطة لحج مثالاً

• أين تذهب (50 مليون) ريال شهريا للحج تحت بند (الطوارئ)؟

الأمناء/ كتب /عهد الخريسان:

في مديرية الحوطة بمحافظة لحج ومع اســـتمرار خيار الرهان على الفشل والفاشلين مع غياب التعاطـــي المجدي لإيجـــاد حلول حقيقية وموضوعية للمشـــاكل التي تعـــج بها عاصمة المحافظة، فلا غرابة أن تتراكم هذه المشاكل وتنحى منحـــى التعقيد في ظل وجود مأمور لم يكـــن يومًا جزءًا من حل أي مشـــكلة أو حلحلة أي معضلـــة، بـــل كان قُفـــل التعقيد للكثير من الإشكاليات وساهم في تراكمها.

وعلى ســـبيل المثال لا الحصر، المكاتب والدوائـــر الحكومية التي تم البســـط عليهـــا والتي أضحت مشـــكلة تعيق أعمال مؤسســـات الدولة، مشـــكلة تم التعامل معها في المحافظـــات المجاورة بل وحتى المديرية الجارة (تبن) وتم تعويض المتضررين والخـــروج بحل يرضي الطرفين باستعادة الدولة لممتلكاتها والتعويض العادل للمتضررين بما يضمن لهم تأهيل منازلهم والعودة إليها.

لكـــن في الحوطة كل من تولى زمام المسؤولية فيها من مديري عام المديرية من بعد الحرب لم يجرؤ حتى على مخاطبة محافظ المحافظة على ضرورة استعادة مؤسسات الدولة وتعويـــض القاطنـــين المتضررين فيها، وطيلة سبع سنوات عجاف لم توضع أي حلول أو مخارج أو جدولة لاستيعاب المشكلة ولو على مراحل، علمًا بأن المحافظة تستلم خمسين مليون ريال شهريا كمخصص (بند الطوارئ) لا ندري أين تذهب!

ولـــو تم معالجـــة حالة واحدة شـــهريًا للمتضررين لحلت المشكلة برمتهـــا تمامًا كـــما حلت في عدن وأبين، لكن اللامبالاة والرهان على الفشل والشخصيات الكرتونية هو من أبقى تلك المشكلة مستعصية دون حلول، لا بل تجذرت وأضحت منهاج تعامـــل لمأمورنا الحالي الذي بدل أن يطرح حلولاً لمعالجة الأمر ويرفعها للمحافـــظ يســـتمرئ باســـتمرار مسلســـل العبث هذا ويرتضيه وهو يرى كيف تعبث تعاونية الشاطري بأصـــول المســـاهمين، وكيـــف تم تحويلهـــا بمسرحيـــة هزيلة من تعاونية مساهمة إلى جمعية تطلق يد العبث بأصولها فتؤجر وتبيع بل وتقف إلى جانـــب خصومها، فأي إدارة هـــذه تقف مـــع الخصم ضد المســـاهمين؟!.. إدارة تم انتخابها بوجود مدير عـــام المديرية وغياب الأغلبية الساحقة من الناخبين.

ومـــن التعاونيـــة إلى نيابـــة الحوطة التي أمر المحافظ بتسويرها كملك من أملاك الدولـــة، لنجد بعد قرار التســـوير البســـط على أجزاء منها وتحت مســـمع ومرأى مدير عام المديرية الحالي الذي يقف أمام تلك الإشـــكاليات التـــي تتراكم في عهده كالمحنط ليزداد نهم وشراهة الباســـطين، والله وحـــده أعلم إن اســـتمرت الإشـــكالية هذه إلى أين ســـيصل الجبلي بمؤسسات الدولة ودوائرها؟

وبمـــا أننا دائمًا ما نســـتعرض المشكلة لنعقبها باقتراحات للحلول فليس هناك أيسر مـــن إيجاد الحل لهذه المشـــكلة، ولكـــن الصعب هو وجـــود النية الحقيقيـــة لحل هذه المشـــكلة والحرص على المحافظة على أمـــوال الدولة ومؤسســـاتها، فبخمسين مليون من بند (الطوارئ) يمكن جدولـــة كل متضرر تعرض منزله للهدم إبان الغزو المليشـــاوي الحوثي أو بسبب الكوارث الطبيعية ضمن الخمســـين مليون ومعالجة وضعهم على مراحل، أما الباسطين من غير المتضررين فسجون الدولة أولى بهم، وأنا على يقين بأن الآلية هذه ستحل الإشـــكالية خلال سنة كليًا إن وجـــدت النيـــة الحقيقية ووجـــد لدينا مســـؤولين مصلحة مواطنيهم أهم عندهم من كراسيهم والرهان على النجاح والكوادر أهم من رهانهم على الفشل والفاشلين والشخصيات الكرتونية.